



منظمة العمل العربية



برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

ورشة عمل تنسيقية
" لكبار المسؤولين في معلومات سوق العمل
وإحصاءات العمل في البلدان العربية "
(الغردقة ، 3 - 5 / 12 / 2012)

ورقة عمل
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
حول
ورشة العمل التنسيقية لكبار المسؤولين
والجزء عن معلومات سوق العمل وإحصاءات
العمل في البلدان العربية
المنعقدة في الغردقة
(بجمهورية مصر العربية في الفترة من 3 - 5 / 12 / 2012)

بدعوة من منظمة العمل العربية

إعداد
محمد بدران
الأمين العام المساعد للاتحاد الدولي
لنقابات العمال العرب

مقدمة :

تواجه الحركة العمالية العربية العديد من التحديات وتراجع مخيف فى استيعاب العمالة فى سوق العمل ، نتيجة سلبيات العولمة والتدهور الأمني وعدم الاستقرار فى عديد من الأقطار العربية ، إضافة إلى ما أحاط عملية الإنتاج من توقف فى معظمها ، وإقبال العديد من توقف المصانع ومواقع العمل ونشاط المؤسسات ومنها التنمية المستدامة، حيث بلغت البطالة فى المنطقة العربية نحو 27 مليون عاطل عن العمل، وهي فى تزايد مستمر ، خاصة بين صفوف المتعلمين من الشباب حاملي المؤملات العلمية والمتوسطة والعليا، ولكي يحد من البطالة وتنشيط سوق العمل، لابد فى البداية من توفير الأمن والاستقرار وتوطين رؤوس الأموال العربية بدلاً من ضخها فى البنوك الأجنبية والتي تعد بالوف المليارات من الدولارات ، والاعتماد على معلومات وإحصاءات دقيقة عن العمالة وسوق العمل العربية، كي يتمكن ذو الاختصاص والمسؤولين عن تنفيذ القرار من التعرف على الإخفاقات والسلبيات، لتحديد الأساليب الفعالة ، والخطط الإيجابية للقضاء على هذه الآفات وسلبياتها، ومواجهة التحديات وانعكاساتها على العمالة وسوق العمل. كما لابد فى هذا الإطار وللتحقيق من حدة البطالة أن تقوم الأنظمة من بناء مشاريع إنتاجية ، وتؤهل الأيدي العاملة على كل المستويات وبالطرق العلمية والتنموية الحديثة والمهنية والفنية الراقية ، ومواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية، وذلك لاستخدامها للوصول إلى حلول مناسبة لمصلحة الوطن والمواطن، كما أنه من الضروري إقامة شبكة معلومات لسوق العمل والعمال فى الوطن العربي وإجراء إحصاءات فى هذا المحال والتنسيق فى نقل المعلومات بين الإحصائيين وأصحاب القرار.

وضع العمالة فى الوطن العربى :

لقل تدهور تشغيل الأيدي العاملة العربية فى سوق العمل نتيجة الظروف الأمنية الطارئة وارتفعت بشكل كبير فى أوساط الشباب والشابات المؤهلين علمياً، وظاهرة البطالة هذه ليست حديثة العهد ، بل هي ظاهرة مزمنة ، وكلما ارتفعت نسبتها ، كلما أزدادت خطورتها على أمن واستقرار الوطن وسلامة المجتمع، لهذا يجب على الدولة أن تدرس الأساليب والوسائل للحل من خطورتها، وإشراك النخب النقابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فى صنع القرار الاقتصادى ورسم سياسة العمل لتنشيط سوق العمل والحد من ظاهرة البطالة، وأن تعمل الأنظمة على توفير إحصاءات دقيقة عن البطالة ومرتكزاتها، وتؤمن العمل اللائق للعمال ، وتقوم بالتأهيل المتواصل لرفع مستوى الكفاءات التى يحتاجها سوق العمل.

إن عدم أكثرات بعض الأنظمة لمثل هذه المتطلبات قل أدى إلى خلق حراك شعبي، وخلق وضعاً اقتصادياً صعب، وأوجد أنظمة جديدة من شأنها إن أحسنت أدائها سياسياً واقتصادياً أن تؤسس بناء علاقات اقتصادية متوازية، وإقامة هياكل إنتاجية لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاث وذلك من خلال الإصلاح القانوني وسن تشريعات عمالية حديثة ، وإنهاء الفساد بكل مرتكزاته وأشكاله ، ووضع حد لظاهرة سيطرة رجال الأعمال على حياة الدولة الاقتصادية ، وإعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة.

مع أن ظاهرة الحراك الشعبي لم تكن أسباباً فقط النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بل هناك أسباب سياسية تتمثل في غياب الديمقراطية وهدر الحريات العامة وامتهان كرامة المواطن وانتشار الفساد وانتشار النار في الهشيم .

لقد تنامي ارتفاع نسبة البطالة في البلدان العربية نتيجة لزيادة عدد حزبي الجامعات، وعدم مواكبة الحكومات لإيجاد مخطط لمواجهة هذا التضخم وتوفير فرص العمل لاستيعابهم، كما أن إجماع القطاع الخاص عن التوسع في الاستثمار أدى إلى الاستغناء عن العمالة، إضافة إلى ذلك إن حالة عدم الاستقرار والأمن لحماية المؤسسات الإنتاجية للاستمرار في أعمالها أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن عدم قدرة العمال المنتظم في عملهم للاهتزازات والاضطرابات الأمنية .

لذا إن حالة عدم الاستقرار الأمني في البلدان التي جرى فيها الحراك الشعبي، وعدم وجود الحماية الأمنية للمجتمع بمختلف شرائحه قد انعكس على الوطن والمواطنين ، وعلى حياة العمال المعيشية والعائلية، وهذا من شأنه أن يؤثر على الوضع الاجتماعي ، ويؤدي إلى تدهور قدرة المؤسسات الإنتاجية لمواجهة متطلبات التسويق واحتياجات المواطنين . بل إضافة لذلك إن معظم المؤسسات الإنتاجية الكبيرة قل استفتت عن التوسع في إنتاجها، واكتفت بما هو موجود لديها حالياً ، وقل من على صرف عمالها.

الحلول التي لا بد منها لمواجهة التحديات في سوق العمل :-

لا بد من وضع حلول لمواجهة هذه التحديات في سوق العمل والعودة بعد هذا الحراك والمتغيرات الطارئة إلى سن قوانين وتشريعات تواكب المرحلة الحالية، إذ أن التشريعات السابقة مليئة بالتغيرات، ولا تلبى طموحات ومصالح العمل والمجتمعات كما أنه لا بد من تنشيط جهاز الإحصاء للمعلومات حول العمالة وسوق العمل والبطالة في كل قطر وتبادلها بالتنسيق ما بين مثيلاتها في كل بلد لمعرفة كيفية إيجاد فرص عمل للشباب واستيعابهم لدى الدول العربية التي هي بحاجة لطاقتهم وعملتهم، ولقد اتخذت بعض الدول العربية ومنها بالأخص الخليجية إجراءات لتشغيل العمالة الوطنية وتوفير فرص العمل لها والحد من العمالة الأسيوية ، وإصدار قوانين لحماية مواطنيها فيه منافسة العمالة الأجنبية ، وقصره بعض المهن على مواطنيها، وفما يتعلق بشغل الأيدي العاملة العربية بين بلدانها قد انحصر تدفقها كالمعتاد نتيجة للأوضاع الأمنية، حيث أصبحت تلك الدول منشغلة في كيفية التوفيق ما بين متطلبات سوق العمل والباحثين عن عمل لمواطنيها وهو ما يمثل تحديات لهذه الدول مع أنه قل طراً تحسن في الفترة الأخيرة على عملية استقبال العمالة العربية لأحدى الدول، إذ طلبت ليبيا من تونس إيفاد 500 ألف عامل للعمل في ليبيا. وجدير بالذكر أن معظم الدول العربية على اختلاف ظروفها الاقتصادية لم تطبق سياسات فعالة فيما يخص توفير فرص العمل لمواطنيها، ويلاحظ أن أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة هي قطاعات الزراعة والبناء والقطاع غير المنظم . وهذه القطاعات لا تلقى العناية والرعاية من الحكومة.

وإن معظم الدول العربية لم تطور نفسها علمياً وتكنولوجياً بالشكل المناسب، وهذا يتطلب منها في ظل المتغيرات الدولية علمياً واقتصادياً ان تبني قواعد وطني يتلاءم مع المستجدات التكنولوجية ، وخلق ركائز تنافسية وحماية إنتاجها الوطني ، كما أنه يجب أن تحافظ على استدامة النمو وإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، وبناء إنتاج اقتصادي متوازن،

والتركيز على التنمية المستدامة التي تشمل توزيع الثروات والمداخل والتعليم والصحة وغيرها.

إن استقرار السياسة الاقتصادية يعتمد على بعد اجتماعي بشكل إطار لها، وهدفاً لمسار نمو اقتصادي تنعكس إيجابياته اجتماعياً واقتصادياً ، وهذا يتطلب توافقاً اجتماعياً لتحقيق سلم اجتماعي، والتوافق هو عملية ديناميكية مستمرة يقوم بها الفرد والمجتمع والدولة لتحقيق التوافق المشترك من خلال الحوار لمنع وقوع المشاكل وتحقيق المطلب النقابية والمهنية والحياتية . إن هذه المعطيات لم يؤخذ بها من قبل العديد من الأنظمة العربية، الأمر الذي أدى إلى تفجر في كثير من تلك البلدان، إن عدم مشاركة النقابات والمجتمعات المدينة في رسم سياسة الاقتصاد وبرامجه ، وعدم قرار الإصلاح السياسي ومنح المجتمعات حرياتها والحفاظ على كراماتها وحقوقها أدى إلى ما أدى إليه. أن التوافق الاجتماعي سيؤدي إلى التغيير في هيكلية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنقابي ، وهنا لابد من تعزيز دور النقابات واستقلالها لتكون الضابط في عملية التوازن المطلوب، فالنقابات ليس لها دور في العملية الإنتاجية فقط، بل هي المحرك الاقتصادي، والمراقب الدائم للتطورات الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

الحد من البطالة وتوفير فرص العمل :

لحد من البطالة لابد من الاعتماد على أسواق العمل العربية وتوطين رؤوس الأموال العربية وخلق مشاريع كبرى لاستيعاب الأيدي العاملة، وإيجاد شبكة معلومات وإحصاءات حول متطلبات سوق العمل في كل دولة من دول المنطقة وتبادل هذه المعلومات فيما بينها، فإذا تمت هذه الأمور بشكل دقيق وبشفافية متناهية، وكفاءة عليه، فسوف ثمر في النتائج وتحد من البطالة، وتنعكس إيجابياتها على اقتصاد الدول العربية وحياة مواطنيها واستقرارهم وأمنهم.

لقد اعتمد التعاون العربي لدعم فرص العمل والحد من البطالة سابقاً على مناهج لاتملك رؤية شمولية كما أقر ذلك في مؤتمرات العمل العربي ونشاط منظمة العمل العربية. ولحد من البطالة وتوفير فرص العمل لابد من إجراءات تشمل القيام بإحصاءات دقيقة للبطالة والعمالة ومتطلبات السوق، والتنسيق والتعاون ما بين الدول فيما يخص شبكة المعلومات، والاهتمام بسياسات التنمية المستدامة ، وتحسين ظروف حياة وعمل العمال ، والتركيز على التدريب والتأهيل المهني وفق احتياجات سوق العمل، وتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية ومنحها الضمانات الاجتماعية لدى الدول المستقبلية أسوة بعمالها، وإقامة مشاريع صغيرة مدعومة من الأنظمة الرسمية مع أن المتغيرات الأخيرة في عدد من البلدان العربية نتيجة للحراك الشعبي، قد فرص عليها تراجع اقتصادي نتيجة للظروف الأمنية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تراجع في إيجاد فرص عمل وتخفيض من البطالة بل زادت نيتها ، كما أدى الوضع الأمني إلى انخفاض الاستثمارات في تلك البلدان، وركود في السياحة والمصارف، والعقارات والاتصالات وانعكس كل ذلك على العمالة العربية، كما كان لنتائج عدم الاستقرار الأمني وإيجاد فرص عمل للعمال في بلدانهم نتيجة لهذه الظروف الطارئة أن زادت نسبة هجرة العمال والمواطنين من أوطانهم إلى بلدان عربية وأجنبية طلباً للأمن والاستقرار والعمل، إذان حكوماتهم انشغلت بظروفها الأمنية والسياسية .

أن العقد العربي للعمل، وإستراتيجية تنمية القوى العاملة يمكنهما إذا استقرت الأوضاع الأمنية فى المنطقة العربية أن يشكلا خطة عمل وتعاون لدعم العمالة والحد من البطالة ، كما أن تفعيل هذه الخطة يحتاج إلى جهد صانعي القرار ، ودور الحكومات فى التشغيل ، واتخاذ إجراءات عملية وفعلية للقيام بدراسات وإحصاءات عن سوق العمل والتشغيل ، وتحديد احتياجات كل دولة من الأيدي العاملة والمتطلبات الفنية المؤهلة، ووضع جهاز متابعة لتنفيذ خطة العمل ، ودراسة أوضاع أسواق الدول العربية التى تأثرت بالأحداث الأمنية من قبل إحصائيين.

الاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب والعمالة العربية

بشكل العمال العرب رافعة نهوض اقتصادى وقومى وأمنى فى الوطن العربى إذا أحسن صاحبي القرار تلبية مطالبهم الاجتماعية وأمنت لهم فرص عمل وعماله لائقة . ولقد نبة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من خلال مؤتمرات العمل العربى، واللقاء مع صاحبي القرار فى الدول العربية إلى معاناة العمال وهضم حقوقهم ، وعدم تنفيذ الاتفاقيات العربية بشأنهم ومحاولة تجريدهم من المكتسبات الاجتماعية والنقابية التى حققوها بعرقهم ودماتهم، والمطالبة القيام بإحصاءات دقيقة عن القوى العاملة والبطالة فى كل قطر، وعن الحقوق والحريات النقابية، ولكن دون جدوى.

إن الاتحاد الدولي للعمال العرب لم يأل جهداً فى عملية إقامة الورشات العمالية حول كافة المواضيع الاقتصادية والنقابية والاجتماعية والتشغيل وعن الحقوق والحريات النقابية واستقلالها.

أن الاتحاد الدولي للعمال العرب إذ يثمن دعوة منظمة العمل العربية إلى إقامة هذه الورشة لما لها من أهمية لوضع الأمور فى نصابها الصحيح من اجل وضع خطط ملائمة للقضاء على البطالة، وتنشيط سوق العمل، ودعم إيجاد فرص عمل لعشرات الملايين من العمال العاطلين عن العمل وبالأخص الشباب من الجنسين كما لا يفوتني أن اشكر باسم الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب وعلى رأسهم الأخ الأمين العام رجب معتوق الأخوة فى منظمة العمل العربية وفى المقدمة الأخ د. أحمد محمد لقمان لدعوتهم لإتحادنا للمشاركة فى أعمال هذه الورشة التى نتمنى لها النجاح والتوفيق فى أعمالها.

محمد بدران
الأمين العام المساعد للاتحاد الدولي
لنقابات العمال العرب